

مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

مؤقت

الجلسة **٨١٨٨**

السبت، ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٨ الساعة ١٢/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد العتيبي	(الكويت)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إثيوبيا	السيد أليمو
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد إنتشاوستي خوردان
	بيرو	السيد ميثا–كوادرا
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد ما تشاوتشو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد تانوه – بوتشويه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	هولندا	السيد فان أستيروم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة هيلي

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

1805015 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٤.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس: وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الجمهورية العربية السورية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2018/146، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته بولندا وبيرو والسويد وغينيا الاستوائية وفرنسا وكوت ديفوار والكويت والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): قدمت السويد والكويت في وقت سابق من هذا الأسبوع، مشروع قرار يستجيب للنداءات اليائسة للأمم المتحدة والأوساط الإنسانية في سورية من أجل وقف الأعمال القتالية لفترة أولية مدتها ٣٠ يوما، وذلك للسماح بتقديم الإغاثة الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها. وما فتئنا نعمل بصورة مكثفة مع جميع أعضاء المجلس لتفعيل الطلبات المحددة للأمم المتحدة، والمجتمع الإنساني، وقبل كل شيئ، كل السكان المدنيين على أرض الواقع. وقد بذلنا قصارى جهدنا لاستيعاب شواغل أعضاء المجلس. وقد آن الأوان لأن يتحمل المجلس مسؤوليته بالإجماع، ويظهر أن اتخاذ إجراء ملموس أمر ممكن.

إن العناصر الرئيسية في مشروع قرارنا هي وقف الأعمال القتالية في جميع أنحاء البلد لمدة ٣٠ يوما على الأقل، وإيصال قوافل المعونة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة إلى جميع المناطق المحتاجة أسبوعيا، وعمليات الإجلاء الطبي الفوري في حالات الطوارئ. إن قوافل الأمم المتحدة وفرق الإجلاء جاهزة للذهاب.

ويدعو مشروع القرار أيضا إلى الرفع الفوري للحصار عن المناطق المأهولة بالسكان، بما في ذلك الغوطة الشرقية. ويكرر مطالبته، ويذكِّر على وجه الخصوص السلطات السورية بأنه يقع على جميع الأطراف التزام بالعمل وفقا للقانون الدولي لحماية المدنيين والمستشفيات والمرافق الطبية الأخرى.

ويمنح المشروع استثناء للعمليات العسكرية الموجهة ضد تنظيمي داعش والقاعدة وجبهة النصرة وغيرها من الجماعات الإرهابية التي حددها مجلس الأمن. ولا يعفي ذلك بأي شكل من الأشكال أطراف النزاع في سورية من الوفاء بالتزاماتها المترتبة عليها بموجب القانون الدولي في جميع الأوقات، بما في ذلك مبادئ التمييز والتناسب والاحتياط.

ولا يشكل مشروع القرار اتفاق سلام شامل بشأن سورية؛ حيث أن هدفه إنساني بحت. وهناك بالفعل اتفاقات لوقف إطلاق النار سارية المفعول في المناطق التي تصاعد فيها القتال. وهي بحاجة إلى الامتثال لها. وهناك آليات رصد قائمة يمكن استخدامها. ويتمثل دور المجلس في دفع أطراف النزاع إلى الامتثال للوقف المقترح للأعمال القتالية من أجل تخفيف معاناة الشعب السوري التي تمس الحاجة إليها بشكل عاجل. وإذا اعتمد مشروع القرار اليوم، فإنه يمكن أن يخفف من حدة أعمال العنف ويتيح إنقاذ الأرواح، ويخفف المعاناة ويكسر الجمود الحاصل في وصول المساعدات الإنسانية، إلى جانب كسره الحصار.

ومنذ الدعوة الأولى لوقف الأعمال القتالية، ازدادت الحالة سوءا بشكل كبير، ولا سيما في الغوطة الشرقية، كما سمعنا من الأمين العام ومن وكيل الأمين العام مارك لوكوك. وبعد سبع سنوات من الحرب، لم يكن الوضع بالنسبة للمدنيين الأبرياء في سورية أسوأ مما عليه الآن. ولكن لدينا اليوم، فرصة لتغيير مجرى الأمور، وتجنب الكارثة التي تتكشف أمام أعيننا.

إن مشروع القرار المعروض على المجلس يمثل محاولة حازمة وملحة للغاية لكي يتخذ المجلس إجراءات حاسمة ومجدية. ونعول اليوم، على كل عضو للقيام بما هو صحيح.

الرئيس: إن المجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

جرى التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، بولندا، بوليفيا، بيرو، السويد، الصين، غينيا الاستوائية، فرنسا، كازاخستان، كوت ديفوار، الكويت، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس: نال مشروع القرار ١٥ صوتا مؤيدا، واعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨).

أدلي الآن ببيان بعد التصويت، بصفتي ممثل الكويت.

أعلن تأييدي لما ذكره ممثل السويد الدائم بالنيابة عنا، وإن اعتمادنا لهذا القرار اليوم بالإجماع، وبعد مفاوضات طويلة وشاقة يعكس حرص القائمين على الصياغة، الكويت والسويد، على ضمان تحقيق الإجماع على هذا القرار الإنساني الهام، ويجدد الأمل في قدرة مجلس الأمن على أن يكون موحدا، ويتحدث بصوت واحد، ويوجه رسالة واضحة وصريحة برفضه لأية انتهاكات لميثاق الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، أود أن أتقدم بالشكر لجميع الدول الأعضاء على تصويتها مؤيدة للقرار، الذي تضمن مطالب رئيسية ومحددة استجابة لمناشدات المجتمع الدولي، وأهمها ما يلي، أولا، مطالبة جميع الأطراف بوقف إطلاق النار دون تأخير في جميع مناطق سورية لمدة ثلاثين يوما على الأقل، ثانيا، السماح بشكل فوري للأمم المتحدة وشركائها بإجراء عمليات الإجلاء الطبي بشكل آمن وغير مشروط، ثالثا، مطالبة جميع الأطراف بتيسير المرور الآمن بدون عراقيل للعاملين في المجالين الطبي والإنساني، رابعا، مطالبة جميع الأطراف برفع الحصار عن المناطق المأهولة بالسكان، بما في ذلك الغوطة الشرقية. ونحن على اقتناع تام بأن هذا القرار لا يمكنه إنهاء المعاناة الإنسانية في سورية فورا.

والمهمة الأكبر الآن هي ضمان تنفيذ امه بالطريقة التي تحمي أرواح المدنيين في سورية وإيصال احتياجاتهم الإنسانية بشكل فوري. إن أمامنا الكثير في مجلس الأمن لعمله نحو إنهاء هذه الأزمة المأساوية في سورية التي قاربت إتمام عامها السابع. إن القرار الذي اعتمدناه اليوم يأتي في إطار الحلول المؤقتة على اعتبار أن الحل السياسي في سورية هو السبيل الوحيد للتوصل إلى تسويه شامل للازمه لتحقيق تطلعات الشعب السوري الشقيق وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وبشكل خاص القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق) لعام ٢٠١٢. وتؤكد دوله الكويت في هذا الصدد على ضرورة دراسه سبل التوصل إلى اتفاق بين أعضاء المجلس للامتناع عن تعطيل أي مشروع قرار نتيجة وجود انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. لقد دعمت الكويت مدونه السلوك التي أطلقتها مجموعة (ACT) التي تتعهد فيها الدول الأعضاء في مجلس الأمن بعدم اعتراض على مشاريع القرارات التي تتصدى

لجرائم ضد الإنسانية والإبادة ألجماعية وجرائم الحرب. وكذلك دعمنا المبادرة الفرنسية – المكسيكية التي تدعو إلى الامتناع عن استخدام حق النقض، الفيتو، في حال وجود انتهاكات جسيمه لحقوق الإنسان انطلاقا من التزامنا بتعهداتنا بالتقيد باتفاقيات جنيف الأربع وبروتوكولاتها والقانون الدولي الإنساني ومخرجات القمه الإنسانية لعام ٢٠١٦، ندعو إلى ضرورة التعامل مع المسائل الإنسانية بشكل عام كالسماح بدخول المساعدات الإنسانية وإجلاء المرضى والمصابين والهدنات الإنسانية وكأنها مسائل إجرائية، أي لا يسري عليها حق النقض حتى لا نسمح بتكرار مثل هذه المآسي والمعاناة الكبيرة للبشر.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس. وأعطي الكلمة الآن لممثلة الولايات المتحدة.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، أود أن أشكر القائمين على صياغة القرار، الكويت والسويد على عملهما وتفانيهما ووقتهما ومفاوضاتهما. وإذ نمضي في المفاوضات، أعتقد أنه من المهم أيضا أن نُسمِع هذا المجلس بعض أصوات الشعب السوري في شرقي الغوطة الذين عانوا كثيرا منتظرين أن يتخذ مجلس الأمن إجراءً. وتصف إحدى الطبيبات التي تعالج المرضى في مستشفى مؤقت الوضع التي تواجهه ”نحن عبارة عن حطام عقلي وعاطفي وليس هناك أي شيء بوسعنا فعله. نحن ننازع منتظرين أن تُصفَّى دماؤنا.“

وفي شريط فيديو مرعب، تظهر الطبيبة وهي تدخل إلى غرفة حيث تجهش أم بالبكاء قائلةً، ”أنا انتظر موت ابني“ على الأقل سيتخلص من الآلم. كنت أُعِد له الخبز له وقع السقف. سيذهب إلى الجنة مباشرة. ففي الجنة هناك طعام على الأقل. وكان مفاد الرسالة الأخرى التي تلقيناها بالأمس — وأعتقد أنه قد تم نقلها لأعضاء المجلس في جميع المشاورات المغلقة، ولكن أعتقد أن من المهم تكرارها — دعوة طارئة من طبيب في الغوطة الشرقية حيث قال: ”لدينا حالة مروعة هنا“. يجري استهدفنا بصورة مستمرة بجميع أنواع الأسلحة. نحن نفتقر لكل شيء: الماء والغذاء والإمدادات الطبية والمأوى. وهذه كارثة. وكل فرد ينتظر الموت.“

واليوم، اتخذ مجلس الأمن أخيرا خطوة نحو معالجة هذه المستويات من المعاناة البشرية المدمرة في سورية. إن الولايات المتحدة لا تريد شيئا أكثر من رؤية التنفيذ الفوري لوقف إطلاق النار، الوارد في القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، في جميع أنحاء البلد.

ومن الأهمية بمكان أن يمتثل نظام الأسد وحلفاؤه لمطالبتنا لوقف الاعتداء على الغوطة الشرقية وأن يسمحوا فورا بوصول الغذاء والدواء لكل من يحتاج إليهما.

يجب علينا جميعا في هذا المجلس أن نقوم بدورنا للضغط على نظام الأسد بأقصى ما نستطيع كي يمتثل.

ولكننا تأخرنا في الاستجابة لهذه الأزمة. تأخرنا كثيرا. وفي يوم الأربعاء، أطلق الأمين العام نداء يحرك المشاعر لوقف فوري لإطلاق النار في سورية من أجل إتاحة المجال لوصول الضروريات الأساسية جدا إلى الناس. وكان لدى الكويت والسويد نسخة من هذا القرار جاهزة للتصويت عليها. ولكن روسيا دعت إلى التأخير.

وفي يوم الخميس، وفي محاولة من روسيا للمماطلة, دعت إلى جلسة مفتوحة بشأن الحالة الإنسانية في سورية. وفي تلك الجلسة، (S/PV.8186)، كان ١٤ عضوا من أعضاء المجلس على استعداد لفرض وقف إطلاق النار،لكن روسيا أعاقت التصويت مرة أخرى.

وبعد ذلك، بالأمس، جلس أعضاء المجلس لساعات وهم على استعداد للتصويت، لتأخّره روسيا مرة أخرى.

وكانت كل دقيقة ينتظر فيها المجلس روسيا تعني زيادة المعاناة البشرية. وأصبح إجراء التصويت مسؤولية أخلاقية، ولكن ليس

بالنسبة لروسيا، وليس بالنسبة لسورية، وليس بالنسبة لإيران. ولا بد لي من أن أسأل، لماذا؟

لقد تم قصف ١٩ مرفقا من المرافق الصحية على الأقل، منذ يوم الأحد

وبينما كانوا يبطئون التفاوض، استمر سقوط القنابل من الطائرات المقاتلة التابعة لنظام الأسد. وفي الأيام الثلاثة التي استغرقت اتخاذ هذا القرار، كم هو عدد الأمهات اللاتي فقدن أطفالهن بفعل القصف وإلقاء القنابل؟ كم من الصور احتجنا لرؤية الآباء وهم يحتضنون أطفالهم الموتى؟

وكل ذلك غير ذي أهمية لأننا هنا نصوت على وقف لإطلاق النار كان يمكن أن ينقذ الأرواح قبل أيام.

وبعد كل هذا الوقت، بالكاد تغيّر أي شيء في القرار باستثناء بضع كلمات وبعض الفواصل.

ولا ينبغي أن يموت الشعب السوري منتظرا تنظيم روسيا لتعليماتها من موسكو أو مناقشتها مع السوريين. ولماذا سمح المجلس بحدوث هذا؟ ولا يوجد سبب وجيه لعدم قيامنا بذلك هذا الأربعاء أو الخميس أو الجمعة.

قد لا نعرف الوجوه التي نتكلم بشأنها. وقد لا نعرف أسماءهم، أو هؤلاء الأشخاص، ولكنهم يعرفوننا. ونحن جميعا خذلناهم هذا الأسبوع. وأعتقد أن هناك وحدة موقف بشأن ذلك.

واليوم، قررت روسيا متأخرة الانضمام إلى توافق الآراء الدولي، والقبول بضرورة الدعوة إلى وقف إطلاق النار، ولكن بعد أن حاولت بكل وسيلة ممكنة تجنب ذلك.

ويمثل هذا القرار لحظة وحدة في موقف المجلس، وعلينا أن نغتنمها ونحافظ عليها بعد الإطار الزمني الذي مدته ٣٠ يوما. ونأمل أن يكون القرار نقطة تحول، حيث ستنضم إلينا روسيا في الضغط من أجل التوصل إلى تسوية سياسية لهذا النزاع واتخاذ إجراءات لإعادة إرساء المساءلة الحقيقية عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية.

ويبدأ التقدم بالتقيد بوقف إطلاق النار بدون أعذار. وبعد سنوات عديدة من تحدي مطالب المجلس، يجب على نظام الأسد أن يغيّر المسار.

ولا ينبغي لأي منا أن يكون ساذجا بقبول أن يستمر نظام الأسد بالقصف العشوائي للمدارس والمستشفيات والمنازل، تحت الذريعة الزائفة بـ ”مكافحة الإرهاب“.

ويجب أن يتوقف القصف الذي يقوم به الأسد. ولا بد من أعطاء وقف إطلاق النار فرصة ليتم تنفيذه.

ونتطلع إلى أن يعالج داعمو نظام الأسد، ولا سيما روسيا وإيران، ما سماه الأمين العام محقا بـ ”جحيم على الأرض.“ وستتوجه الآن كل الأنظار إلى النظام السوري، وإيران، وروسيا.

وهدفنا من هذا القرار واضح: يتعين على نظام الأسد وقف أنشطته العسكرية حول الغوطة الشرقية، والسماح بوصول المساعدات الإنسانية هذه المرة إلى جميع مَن يحتاجون إليها.

إننا ننظر بعين الشك في أن النظام سيمتثل، لكننا أيدنا هذا القرار لأنه يجب علينا ألا نطالب بأقل من ذلك. ونحن مدينون بذلك للشعب السوري الذي يسألنا المساعدة.

وفي الأيام المقبلة، سيجري اختبار عزمنا على التمسك بمطالبنا في هذا القرار. ويجب علينا جميعا أن نرقى إلى مستوى تحدي الحفاظ على وقف إطلاق النار هذا، كما اجتمعنا معا اليوم.

يجب علينا جميعا أن نفعل كل ما في وسعنا لجعل المطالب الواردة في هذا القرار واقعا ملموسا. إنه السبيل الوحيد لاستعادة

مصداقية المجلس. لقد انتظر الشعب السوري طويلا بما فيه الكفاية.

السيد نيبنزا: (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالإنكليزية*): بعد مشاورات مطولة، أظهرت خلالها الغالبية الساحقة من الوفود تركيزا صادقا على البحث عن حلول مشتركة – ونشكرها على ذلك – اعتمد مجلس الأمن بالإجماع القرار الإنساني ٢٤٠١ (٢٠١٨)، بشأن سورية. وأود أن أتوجه بالشكر بصفة خاصة إلى القائمين على الصياغة، الممثلين الدائمين للكويت والسويد، على جهودهما الدؤوبة وعزمهما على التوصل إلى حل توفيقي حتى آخر لحظة.

وتؤيد روسيا القرار لأنه يشجع الأطراف السورية على العمل بأسرع ما يمكن لوقف الأعمال العدائية والامتثال للقرارات السابقة المتفق عليها في ذلك الصدد والانخراط في مفاوضات بشأن تخفيف عام للتوتر والاتفاق على فترة ممتدة تتوقف خلالها الأعمال العدائية لأغراض إنسانية في جميع أنحاء البلد.

والسبب في أننا استغرقنا وقتا طويلا لنتوصل إلى اتفاق بشأن القرار هو أننا لم نؤيد التوجيهات التي تضمنها بالوقف الفوري للأعمال العدائية لفترة طويلة نسبيا. والسبب وراء ذلك ببساطة أن تلك التوجيهات لم تكن أمرا قابلا للتحقيق بذلك الشكل. وما كان لوقف إطلاق النار أن يتجسد لو كنا قد اعتمدنا هذه الأوامر من دون أي اتفاق ملموس بين الأطراف المتحاربة، وأي نهج بعيد كل البعد عن الواقع لم يكن ليساعد بالتأكيد في معالجة المشاكل الإنسانية الملحة في سورية. وسيكون من المهم للغاية التأكد من تعزيز مطالب مجلس الأمن بإبرام اتفاقات ملموسة في الميدان.

وسيكون من السذاجة أن نعتقد أنه يمكن حل أي من هذه المسائل المعقدة بين عشية وضحاها. ونحن على ثقة بأن جميع الجهات الفاعلة الخارجية التي تتمتع بنفوذ ستعمل على تحقيق ذلك. ويمكننا أن نرى أن بعض الأطراف الأجنبية الراعية للجماعات المسلحة غير القانونية مُقصرة للغاية في ذلك الصدد أو أنها تتعمد التنصل من التزاماتها. وروسيا تعمل مع جميع أطراف النزاع وتبذل كل ما في وسعها من أجل إعادة الحالة إلى طبيعتها وتساعد بنشاط في الجهود الإنسانية. وتضطلع إيران وتركيا، شريكتانا في إطار عملية أستانا، بجزء كبير من العمل، ونحن نعد لعقد اجتماع هام بصيغة أستانا في الشهر المقبل. وفي منطقة تخفيف التوتر الجنوبية، تم إرساء علاقات تعاون جيدة مع الأردن والولايات المتحدة، بالرغم من أننا نشهد تصاعدا في التوتر في بعض المناطق بسبب نشاط الجماعات المسلحة.

وينص القرار بوضوح على أنه لا ينطبق على العمليات العسكرية ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة وغيرهما من التنظيمات المرتبطة بتنظيم القاعدة والجماعات المختلفة التي يصنفها مجلس الأمن باعتبارها جماعات إرهابية. إن تلك المعركة ستستمر. وندعو أصحاب المصلحة على الصعيد الدولي إلى التنسيق الوثيق بشأن هذه المسألة، بما في ذلك مع السلطات السورية، ومع الامتثال الصارم للقانون الدولي واحترام سيادة سورية وسلامتها الإقليمية. إن هدف محاربة الإرهابيين يجب ألا يصبح ذريعة لحل مسائل الجغرافية السياسية التي تحوم الشبهات حول شرعيتها. وهذا بالضبط ما تقوم به الولايات المتحدة في سورية.

وبدلا من الانسياق وراء ترديد عبارات طنانة بشأن روسيا – وبالمناسبة، ففي المرة القادمة سأحصي عدد المرات التي تذكر فيها السفيرة هيلي اسم بلدي – فإن ما نصر عليه هو سرعة وضع حد للاحتلال من جانب ما يُسمى بالتحالف، وهو ما سيكون له، من بين أمور أخرى، آثار إنسانية مؤكدة. ومن شأن ذلك تمكين الحكومة السورية من معالجة مسألة استعادة الحياة الطبيعية في جميع المناطق التي تم تحريرها من الإرهابيين، بما في ذلك في شمال البلد وشرقه. وإغلاق قاعدة التنف العسكرية التابعة للتحالف سيكون من شأنه حل مشكلة المشردين داخليا

في مخيم ركبان. وفي هذا السياق، نود أن نشير إلى أنه ينبغي بذل كل جهد ممكن لإيصال المعونات عبر أقصر الطرق، على النحو المنصوص عليه في القرارات الإنسانية بشأن سورية.

ومن الأهمية بمكان أن القرار الذي اتخذناه اليوم يدعو إلى الإسراع على نحو عاجل بتنفيذ عمليات إنسانية لإزالة الألغام في جميع أنحاء سورية. كما يكرر مطالبته جميع الأطراف بوقف الاستخدام العسكري للمرافق الطبية والمدارس وغيرها من الهياكل الأساسية المدنية والامتناع عن إنشاء مواقع عسكرية في المناطق السكنية، وهو أمر كثيرا ما ارتكبته الجماعات المسلحة غير القانونية. وتم تحديد بؤر الصراع على نحو أكثر وضوحا، وهي لا تقتصر على الغوطة الشرقية وإدلب، بل وتشمل الرقة، التي دمرها التحالف. ويعرب المجلس أيضا في القرار عن استياءه إزاء قصف المليشيات لدمشق، والذي طال سفارتنا في المدينة عدة مرات. إننا نعلم أن الحالة الإنسانية في سورية مريعة وأن ثمة حاجة ماسة إلى اتخاذ تدابير فعالة، ولكن يمكننا أن نرى بكل وضوح أن الصورة التي ترسمها الدعاية للغوطة الشرقية مطابقة للحملة الصاخبة التي شُنت في أواخر عام ٢٠١٦ خلال عملية مكافحة الإرهاب لتحرير حلب الشرقية. ويجب علينا العمل لا في الغوطة الشرقية فحسب، بل أيضا في الرقة والفوعة وكفريا واليرموك. ويجب أن تحصل كل منطقة في سورية على المساعدة.

ويشدد القرار على أهمية دعم استعادة الاستقرار في المناطق التي يعود إليها المدنيون، وهو ما نرى أنه يبعث برسالة لا لبس فيها إلى العواصم التي تواصل جعل تقديم المساعدة لأنشطة إعادة البناء رهنا بديناميات معينة تتعلق بالانتقال في العملية السياسية. وينص القرار على أن الأولويات الإنسانية لسورية في عام ٢٠١٨ لا تقتصر على الطلبات الخمسة لوكيل الأمين العام لوكوك. بل أن الخطة أوسع نطاقا بكثير. ونأمل بصفة خاصة أن تراعي الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة وشركائها الطلبات المقدمة من السلطات السورية.

في الختام، أود أن أعرب عن قلقي البالغ إزاء التصريحات العلنية لبعض المسؤولين في الولايات المتحدة، والتي هددوا فيها بالعدوان على سورية، ذلك البلد الذي يتمتع بالسيادة. وهذا إنذار بأننا لن نقبل بأي تفسير تعسفي للقرار الذي اتُخذ للتو. ونحن نطالب بوضع حد لخطاب الكراهية غير المسؤول هذا. وبدلا من ذلك، ينبغي بذل جهود مشتركة لتسوية الصراع في سورية على أساس القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): ترحب فرنسا باتخاذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) بالإجماع، والذي يطالب بوقف الأعمال العدائية دون تأخير في جميع أنحاء سورية من أجل تمكين العاملين في المجال الإنساني من إجلاء الجرحى والوصول إلى السكان. وكانت المفاوضات شاقة. بيد أنه بالرغم من الاختلافات في النهج، تمكن أعضاء مجلس الأمن من الاتفاق باسم الواجب الإنساني. إن القرار حاسم الأهمية بالمعنى الحقيقي للكلمة، لأن وقف القصف وإجلاء الجرحى هي مسألة حياة أو موت بالنسبة للآلاف من أبناء الشعب السوري، ولا سيما في الغوطة الشرقية، التي ما فتئت تعاني تحت حصار نظام دمشق منذ أيام. وأود أن أشكر وفدي الكويت والسويد – اللذين قدما القرار بدعم منا – على جهودهما ومثابرتهما وعملهما الممتاز في التوصل إلى نص قوي.

وكما أشار الرئيس ماكرون والأمين العام بقوة يوم الأربعاء الماضي، من الضروري والعاجل إنهاء قصف الغوطة الشرقية وإدلب وكامل الأراضي السورية فورا. وهذا هو أيضا فحوى النداء المشترك الذي وجهه أمس الرئيس ماكرون والمستشارة أنجيلا ميركل إلى الرئيس بوتين في سياق تشاورهما المُتطلب والوثيق بشأن هذه المسألة. وهو أيضا سبب تصويتنا اليوم. لقد جاء القرار نتيجة جهودنا المتضافرة، وكذلك استجابة متأخرة لأعمال العنف ضد المدنيين في الغوطة الشرقية وفي أماكن أخرى.

ولا يخطئن أحد: إن وقف الأعمال العدائية لفترة أولية مدتها ٣٠ يوما للتمكين من وصول المساعدات الإنسانية لتلبية الاحتياجات الملحة الحيوية ليس سوى الخطوة الأولى.

إنه الحد الأدنى من الاستجابة للمطالب المتكررة من الأمم المتحدة ومن الجهات الفاعلة الإنسانية، التي نقلها منذ أشهر أعضاء المجلس، وخاصة فرنسا.

يعود الأمر الآن إلى مؤيدي النظام لضمان الامتثال الكامل لوقف الأعمال العدائية من دون تأخير، والاستجابة إلى جميع طلبات الحصول على المساعدة الإنسانية والإجلاء الطبي وفقا للنص الذي اعتمدناه من فورنا. وندعو بالتحديد الجهات الضامنة لعملية أستانا إلى أن تتحمل مسؤولياتها وأن تكفل بفعالية قيام النظام السوري على الفور بوقف أعماله القتالية، وضمان احترام المبادئ الأساسية وقواعد القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وثمة حاجة ملحة لوصول المساعدة الإنسانية بدون تأخير إلى الأشخاص المحتاجين إليها. فكل دقيقة لها أهميتها لأن كل دقيقة يمكن أن تؤدي إلى وقوع خسائر في الأرواح.

لا يوجد هناك شيء أسوأ من أن يظل هذا القرار حبرا على ورق. ولهذا السبب ستكون فرنسا شديدة الحذر بشأن جميع هذه النقاط خلال الساعات والأيام القادمة.

نعرف جميعا أن عودة الاستقرار في سوريا هو السبيل الوحيد لوضع حد نهائي للأزمة الإنسانية، الأمر الذي يتطلب حلا سياسيا. ولذلك، يجب علينا، أكثر من أي وقت مضى. أن نضاعف جهودنا لتهيئة بيئة محايدة من شأنها أن تفضي إلى عملية سياسية ذات مصداقية وإجراء انتخابات في سوريا، كجزء من عملية جنيف والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وفرنسا على استعداد لمواصلة العمل من دون كلل مع شركائها من أجل تحقيق تلك الغاية.

كما قلنا بالأمس في هذا المنتدى، فإنّ العناصر التي تنطوي على إمكانية وقوع مواجهة إقليمية ودولية رئيسية قد تضافرت اليوم. ويجب أن يؤخذ هذا الخطر على محمل الجد. لذلك يجب علينا العمل معا، كما فعلنا اليوم، لوضع حد للكارثة الإنسانية الجارية، ولمنع امتداد الصراع والسعي إلى حل سياسي شامل في سوريا. هذه الأولويات الثلاث لا يمكن فصلها عن بعضها البعض ولسوف يُحكم على جيلنا ما إذا كان قادرا على وضع حد للمأساة السورية.

إن هذا النص يمكن أن يمثل خطوة هامة، ولكن من الواضح أنه ليس نهاية الطريق. فلنكن صريحين، لا يزال يتعين علينا القيام بالجانب الأصعب. ولذلك، أود باسم فرنسا أن أُطلق نداء ذا شقين.

النداء الأول هو الدعوة إلى تنفيذ القرار بشكل كامل وبصورة فورية. إننا ندرك جميعا أن هناك مطبات وعقبات كثيرة. وهذا تأمل في مدى أهمية المشاركة الحازمة والمنسقة من جانب جميع أعضاء مجلس الأمن في ضمان تنفيذ النصوص التي اعتمدناها من فورنا في الميدان ومن دون تأخير. وبعبارة أوضح، إ إن لم نسخر كل مواردنا وطاقتنا من أجل تنفيذ هذا القرار تنفيذا تاما، نعرف أنه لن يجدي نفعا. وقبل كل شيء، ينطبق ذلك على روسيا وعلى البلدان الضامنة لعملية أستانا.

أما النداء الثاني فيتمثل في استخدام هذه الهدنة كوسيلة لإنهاء دوامة العنف في المأساة السورية وإيجاد الزخم الإيجابي نحو التوصل إلى تسوية سياسية شاملة في سوريا. وينبغي أن يكون ذلك طموحنا المشترك. ثمة بصيص أمل اليوم في هذا الصدد. فلنغتنم هذه اللحظة الهشة لعكس مسار الأحداث، على الرغم من حجم الصعوبات المقبلة. إن فرنسا، كما يعلم المجلس، ملتزمة بتحقيق ذلك الهدف.

السيد هيكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب المملكة المتحدة باتخاذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨).، نشيد

بوجه الخصوص بعملكم، السيد الرئيس، إلى جانب السويد بوصفكم مشاركا في صياغة القرار.

ولكن هذه ليست لحظة التهنئة الذاتية. لقد استغرقنا الاتفاق على هذا القرار وقتا طويلا جدا. فبينما كنا نتجادل بشأن الفواصل في النص، كانت طائرات الأسد تقوم بقتل المزيد من المدنيين في منازلهم ومستشفياتهم، وفرض معاناة لا تطاق. وعلى الرغم من طول الوقت الذي أمضيناه في هذه القاعة على مدى سنوات عديدة في مناقشة الأزمة الإنسانية المأساوية، لم نتمكن بعد من تحقيق السلام والأمن اللذين تمس حاجة الشعب السوري إليهما بشدةا.

أما وقد دخل الصراع عامه الثامن، فإن الحالة في الغوطة الشرقية وفي أماكن أخرى في البلد أسوأ بكثير مما كنا نتصور. إن وحشية وفجور نظام الأسد ليس لهما حدود. ويجب ألا يغيب عن بالنا أن الصور التي نشاهدها والقصص التي نسمعها في هذه القاعة المريحة هي الحقيقة المؤلمة لمئات الآلاف من المدنيين، من الرجال، والنساء والأطفال المرغمين على البقاء على قيد الحياة تحت الأرض لتجنب قتلهم على يد نظام يرتكب الفظائع اليومية ضد شعبه.

لقد سمعت البعض يقول إن المعلومات عن الحالة في الغوطة الشرقية هي من قبيل الدعاية. هناك طبيب في الغوطة الشرقية سمع هذه التعليقات، وقال هذا الصباح:

”إنّ أكثر ما يؤلم، في خضم الفوضى والقنابل، هو عدم تصديق ذلك. إننا نموت هنا كل يوم. وعندما يقول الناس إنهم لا يصدقوننا، فذلك ألم يضاف إلى ألم.“

إنها ليست دعاية. إنها حياة الجحيم التي يعيشها مئات الآلاف من سكان الغوطة الشرقية. وكما قلنا مرارا وتكرارا، إن الاستهداف المتعمد والمنهجي للمدنيين والأهداف المدنية لا ينتهك القانون الإنساني الدولي فحسب، بل إنه جريمة حرب. ستمضي المملكة المتحدة بلا هوادة في حملتنا من أجل كفالة المساءلة.

إننا بتصويتنا لصالح القرار اليوم، نهب قائلين إننا لن نقف مكتوفي الأيدي وندع ذلك يحدث. ففي مواجهة تصاعد العنف والدمار والمعاناة، يجب علينا جميعا أن نتخذ الآن خطوات عملية لتحسين حالة الذين يعيشون ويموتون في جحيم من صُنع رجل واحد. إن القرار يبين عزمنا على وضع حد للعنف الوحشي. ويطالب جميع الأطراف بوقف الأعمال العدائية من دون تأخير. وهذا يعني القيام بذلك الآن وعلى الفور.

إنّ دور المجلس ومسؤوليته لا ينتهيان باتخاذ هذا القرار، بل على العكس تماما. يجب على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولا سيما الدول الأعضاء في المجلس، أن تتحمل الآن المسؤولية عن ضمان تنفيذ القرار تنفيذا كاملا من دون تأخير.

فالقرار يدعو المجلس إلى استعراض تنفيذه في غضون ١٥ يوما، لكن يجب علينا جميعا أن ننشط في دعم ورصد التنفيذ من اللحظة التي نخرج فيها من هذه القاعة. وإذا شاهدنا أي طرف يقوم بانتهاك أحكام القرار، يجب أن نضع ذلك الانتهاك أمام المجلس فورا.

أما من لديهما تأثير على النظام السوري، روسيا وإيران، فيتحملان مسؤولية خاصة عن كفالة احترام وقف إطلاق النار بالكامل وبدون تأخير، ورفع جميع أنواع الحصار وإيصال المعونة الإنسانية. وهذا قطعا هو الحد الأدنى الذي يستحقه الشعب السوري.

على الرغم من ترحيبنا باتخاذ هذا القرار اليوم، فليس سوى خطوة صغيرة. فإرسال قافلة واحدة من المعونة في ثلاثة أشهر لمنطقة محاصرة لا يمكن لهذا أن يبدأ بمعالجة الأزمة الإنسانية، وقرار بمفرده لا يمكن أن يحل الحالة في سوريا. يجب علينا أن نفعل كل شيء بما لدينا من قدرة جماعية لضمان أن يكون هذا

القرار فعالا في تحقيق نتائج للذين خذلناهم حتى الآن. ويتعين علينا جميعا أن نرسل رسالة واضحة إلى نظام الأسد مفادها، عليك التخلي عن سعيك إلى اتباع استراتيجية عسكرية، وعليك وقف القتال والانخراط بجدية في المحادثات السياسية التي تقودها الأمم المتحدة في جنيف.

في الختام، اسمحوا لي أن أؤكد مجددا كلمات وزير خارجية بلدي. إن العالم بأسره يتطلع إلى نظام الأسد وروسيا وإيران. إذ ليس بيدهم يكمن إنهاء هذا الصراع المشين فحسب، بل أيضا السلامة والمعونة الإنسانية والعلاج الطبي الأساسي الذي يُحرم منه الملايين من الناس الآن في سوريا.

وللأم التي تضع مولودها تحت الأرض في الغوطة الشرقية، للطفل الذي لا يستطيع تلقي العلم لأن المدارس مغلقة ليوم آخر، للطبيب الذي يناضل خلال الضربات الجوية لعلاج المرضى في إدلب – نحن جميعا الجالسون هنا اليوم ندين لشعب سورية بالعمل معا بطاقة متجددة وثابتة للتوصل إلى حل سياسي من شأنه أن يجلب السلام للشعب السوري.

السيد ما جاوتشو (الصين) (*تكلم بالصينية*): إن التصعيد الأخير للنزاع في المناطق المتضررة في سورية قد استرعى انتباه المجتمع الدولي. إننا نشعر حقا بمعاناة الشعب السوري كما لو كانت معاناة لحقت بنا. والصين تدين جميع أعمال العنف التي تستهدف المدنيين والممتلكات المدنية وقتل الأرواح البريئة. وترحب الصين باتخاذ مجلس الأمن بالإجماع للقرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) الذي جاء نتيجة لمشاورات متأنية بين أعضاء المجلس وعمل شاق من أجل التوصل إلى توافق في الآراء. يتضمن القرار عناصر إيجابية من قبيل الدعوة إلى احترام سيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية؛ ويطالب بوقف الأعمال القتالية من جانب جميع الأطراف؛ والتخفيف من حدة الحالة الإنسانية في سورية؛ ودعم الإجراءات المتعلقة بالألغام في جميع أنحاء سورية؛ والاستمرار في مكافحة الإرهاب.

إن الصين، بوصفها طرفا نشيطا في العملية التشاورية، بذلت جهودا حثيثة واضطلعت بدور بناء في تيسير بناء توافق الآراء في المجلس. وتقدر الصين أنه، بفضل تضافر جهود جميع الأطراف المعنية، تمكن المجلس من التوصل إلى حل يعكس أوسع توافق ممكن في الآراء فيما بين أعضاء المجلس. وأود بصفة خاصة أن أشكر الكويت والسويد، باعتبارهما مشاركين في صياغة القرار، على جهودهما الدؤوبة.

ومجلس الأمن، من خلال وحدته بشأن الحالة الإنسانية في سورية، يساعد على التخفيف من حدة الحالة ككل، ويعاون في توطيد الزخم من أجل التوصل إلى وقف لإطلاق النار، ويسهم في الجهود المبذولة في البلد لمكافحة الإرهاب ولخدمة الهدف الشامل المتمثل في التوصل إلى تسوية سياسية للمسألة السورية. وفي المستقبل، ينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل معا من أجل كفالة التنفيذ الكامل للقرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) حتى يمكن أن يؤدي دورا إيجابيا في تحسين الحالة الإنسانية في سورية.

إن السبيل الوحيد لتحسين الحالة الإنسانية في سورية بشكل أساسي وانتشال الشعب السوري من معاناته هو إيجاد تسوية سياسية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الأطراف السورية في السعي إلى إيجاد حل سريع يكون مقبولا لجميع الأطراف في سياق وساطة الأمم المتحدة من خلال عملية سياسية يملكها ويقودها السوريون من أجل إنهاء معاناة الشعب السوري في أقرب وقت ممكن. وتحرص الصين على أن يظل المجلس متحدا ويتوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسألة السورية. ويجب على المجلس أن يدفع الأطراف السورية إلى توطيد الزخم نحو وقف إطلاق النار ودعم التعاون بشأن مكافحة الجماعات الإرهابية والنهوض بالعملية صوب تسوية سياسية والاضطلاع بدور بناء في صون السلام والأمن في سورية وفي جميع أنحاء المنطقة.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): صوت وفد كازاخستان تأييدا للقرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) بشأن وقف

الأعمال القتالية في سورية. وأود أن أعرب عن امتناني للمشاركين في الصياغة - السويد والكويت - لجهودهما الدؤوبة من أجل التوصل إلى أرضية مشتركة فيما بين أعضاء مجلس الأمن. وأود أيضا أن أشكر الدول الأعضاء في المجلس على نهجها البناء صوب القرار الذي يشمل الكثير من الأحكام الهامة.

إن موقف كازاخستان ثابت تماما - ويتمثل في أنه يمكن تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط من خلال الحد من العنف عبر الوسائل السلمية وتفادي ظهور توترات جديدة. في الأيام القليلة الماضية، دعا رؤساء الدول والحكومات من مختلف أنحاء العالم الحكومة السورية إلى احترام حقوق الإنسان والأطراف على الجانبين إلى ممارسة ضبط النفس. وفي الوقت نفسه، يجب على الفور وقف التحريض الخارجي الذي يؤجج التوترات حتى لا يتعرض الأمن الإقليمي للخطر.

نشهد اليوم مجلس أمن متحدا في مطالبة جميع الأطراف بوقف الأعمال القتالية من دون تأخير. ونتوقع الآن من جميع البلدان التي لها نفوذ في الميدان وتقوم بحملات عسكرية ضد الجماعات الإرهابية الدولية في سورية أن تتفاعل وتتوصل إلى أرضية مشتركة لمكافحة الإرهاب على نحو مشترك، مع اتخاذ خطوات عملية لتنفيذ القرار. وتدعو كازاخستان جميع القوات التي تؤيد التوصل إلى تسوية مبكرة للنزاع السوري، بما في ذلك الحكومة السورية والمعارضة المسلحة، إلى الامتثال الكامل لنظام وقف إطلاق النار والقرار.

يجب على جميع الأطراف كفالة الوصول الآمن ودون عوائق للمساعدات الإنسانية إلى المناطق المتضررة، فضلا عن إجلاء الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الطبية. ويأمل وزير خارجية كازاخستان في أن يتخذ زملاؤه - وزراء خارجية الدول الضامنة لعملية أستانا - خطوات إضافية بناءة للتنفيذ الصارم لاتفاقات وقف إطلاق النار ودعم مناطق التهدئة في سورية، في الاجتماع المقرر عقده في عاصمة كازاخستان في منتصف آذار/مارس أو قبل ذلك إذا اقتضى الأمر.

لقد كانت هذه المداولات شاقة لكنها كللت بالنجاح. وينبغي لنا جميعا العمل معا على إيجاد حل سلمي. إن الوحدة التي ظهرت اليوم في مجلس الأمن ينبغي أن تستمر، لأن أمامنا الكثير الذي يتعين تحقيقه في سورية وفي أماكن أخرى.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): يوم الأربعاء، أثناء المناقشة الرفيعة المستوى المعنية بميثاق الأمم المتحدة، اقتبست عن أحد الآباء المؤسسين للأمم المتحدة، السفير شتيتينيوس (انظر S/PV.8185). فقد قال إن على أعضاء مجلس الأمن التزاما بالاتفاق حتى يتمكن المجلس من أن يتصرف ويتصرف بفعالية. واليوم، تمكنا أخيرا من التوصل إلى اتفاق لإنهاء العنف البشع في الغوطة الشرقية؛ لإنهاء الهجمات على المستشفيات؛ ووقف قتل المدنيين الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال.

إن مملكة هولندا ترحب باتخاذ هذا القرار الحاسم الأهمية بالإجماع - القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨). وأود أن أشكر بصفة خاصة المشاركين في الصياغة - الكويت والسويد - على جهودهما الدؤوبة وعملهما الدبلوماسي الماهر. ونشيد بهما.

اليوم لدينا قرار، نحن بحاجة الآن إلى أن نرى العمل على أرض الواقع. على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التزام بالتأكد من تنفيذ ما جاء في القرار بدون إبطاء. والسلطات السورية تحديدا تتحمل مسؤولية خاصة تجاه شعبها. والقرار يعني أنه يجب على جميع الأطراف وقف الأعمال القتالية من دون تأخير. ويجب على جميع الأطراف أن تشرع فورا في هدنة إنسانية مستدامة ودائمة لمدة ٣٠ يوما متتالية على الأقل في جميع أنحاء سورية لتمكين إيصال المعونات والخدمات الإنسانية الآمن والمستدام ودون عوائق وتمكين عمليات الإجلاء الطبي للحالات الحرجة للمرضى والجرحى، وفقا للقانون الدولي الساري.

وتنفيذ القرار يعني وقف الأعمال القتالية وإيصال المعونات الإنسانية والإجلاء الطبي العاجل. هذه خطوة أولى في الاتجاه الصحيح، لكن هناك حاجة إلى القيام بالمزيد – حل سياسي والمحاسبة وعودة اللاجئين. وينبغي للمجلس أن يبقي المسألة قيد نظره ويرصد عن كثب تنفيذ القرار، ابتداء من اليوم. وينبغي للمجلس أن يجتمع من جديد دون تأخير، إذا تطلب الوضع ذلك.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشيد بعمل السويد والكويت كمشاركين في الصياغة بشأن قرار إيصال المساعدات الإنسانية إلى سورية – القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) – اللذين بذلا قصارى جهدهما لاستيعاب شواغل جميع أعضاء مجلس الأمن.

شددت يوم الأربعاء على أن المجلس يتحمل مسؤولية عدم الإخفاق في وقف استمرار المأساة الإنسانية في سورية، وتحديدا في الغوطة الشرقية (انظر S/PV.8185). واليوم تمكنا من التوصل إلى حل توافقي واتخاذ القرار بتوافق الآراء.

أود أن أشكر جميع زملائي على موقفهم البناء للغاية.

ومهما يكن من أمر، فقد طال جدا انتظار الناس الأبرياء في سوريا من أجل ذلك القرار. أما الآن، ف يجب على جميع الأطراف، ولا سيما تلك التي لها تأثير في الميدان، أن تبذل كل جهد ممكن لتنفيذه. وفي هذا السياق، نكرر دعوتنا إلى جميع الأطراف الامتثال للقانون الإنساني الدولي، ووقف جميع الأعمال العدائية ضد المدنيين والسماح بحرية وصول المساعدات الإنسانية. في الختام، لا يترتب علينا فقط التزام قانوني بالعمل الآن، بل إنه من واجبنا الأخلاقي القيام بذلك.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): عقب اتخاذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، طلبت الكلمة لكي أتكلم بالنيابة عن جمهورية غينيا الاستوائية، التي تابعت عن كثب العملية الحكومية التي تكللت بالنجاح عن طريق اتخاذ هذا القرار الإنساني بالإجماع.

في البداية، أود أن أشيد إشادة جديرة بالكويت والسويد اللذان قاما بالمشتركة بصياغة القرار، على جميع جهودهما وعلى ما تحليا به من صبر وتفان بهدف صياغة قرار جدير بالتصويت في نهاية المطاف. نشيد بدعم لأعضاء المنتخبين بالإجماع للقائمين على الصياغة طوال تلك العملية.

نقول بالإسبانية، كثيرا ما يقال إن ”لا يفوت الأوان أبدا إذا كانت النتائج جيدة“ هذه النتيجة الإيجابية لمساهمات جميع أعضاء المجلس الذين نعرب لهم عن امتناننا ونشيد بجهودهم المثمرة. إن ما ينتظرنا الآن هو التنفيذ الفعال لأحكام القرار بغية تحقيق هدف مجلس الأمن، أي، الوقف الفوري لإطلاق النار في جميع أنحاء سورية من أجل تيسير إيصال المعونة الإنسانية وتقديم خدمات الإجلاء الطبي لجميع المصابين بجروح بليغة وجميع الأشخاص المرضى بطريقة آمنة ومستدامة ومن دون أي عراقيل. إن جمهورية غينيا الاستوائية تناشد بقوة جميع الأطراف والأمم المتحدة والمشاركين في الصراع المدمر بذل كل الجهود الممكنة لتحقيق الغاية النبيلة المتمثلة في إنقاذ الأرواح البشرية والتخفيف من المعاناة التي يعيشها الناس هناك منذ أمد بعيد.

إن اتخاذ ذلك القرار جنب جزئيا جميع أعضاء مجلس الأمن الإحراج. سنعمل على تخليص أنفسنا من العار تماما إذا ما سرى مفعول وقف إطلاق النار في الساعات القليلة القادمة وبدأت المعونة الإنسانية والرعاية الطبية تصل إلى الأشخاص المتضررين في الأيام المقبلة.

السيد إينشوستي جوردن (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): انقضت سبع سنوات منذ أن بدأت هذه الحرب وما برحت معاناة الشعب السوري تزداد سوءا. فقد أُزهقت العديد من الأرواح البشرية في الأسابيع الأخيرة لكي تضاف إلى أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ روح بشرية أُزهقت منذ

بداية النزاع. نعتقد أنه على الرغم من أن الأساليب العسكرية تغلب على التوصل إلى حل سياسي، فلا يمكن أن يكون هناك سلام دائم، وبالتالي سيظل المدنيون، وبخاصة النساء والأطفال، يخضعون لمعاناة لا لزوم لها. ولهذا السبب، نشيد باتخاذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، ونأمل أن يساعد التنفيذ الفعال وفي الوقت المناسب على التخفيف من معاناة الشعب السوري.

ويشدد وفد بلدي على العمل الشاق الذي اضطلع به الوفدان اللذان عملا على الصياغة ويثني عليهما لقيامهما بهذا العمل. فقد أظهر وفدا السويد والكويت قيادة قوية وتصميما حتى اللحظة الأخيرة للتوصل إلى اتفاق. وبالمثل، نود أن نعرب عن تقديرنا للجهد والالتزام الذي أبداه الاتحاد الروسي والأطراف المعنية خلال عملية التفاوض، بالإضافة إلى جميع أعضاء مجلس الأمن.

أعرب وفد بلدي مؤخرا عن موقفه بشأن المسألة المطروحة، ونفعل ذلك مرة أخرى اليوم. إن توافق الآراء والوحدة داخل مجلس الأمن أمر في غاية الأهمية إذا أردنا تحسين الحالة الإنسانية في سوريا، ولذلك نثني على التوصل إلى توافق في الآراء اليوم. ونؤكد مجددا أنه لا يمكن أن يكون هناك أي حل عسكري للحالة وأن السبيل الوحيد للمضي قدما هو من خلال الحوار السياسي الشامل. ونؤكد مجددا تأييدنا لعملية جنيف والإنجازات التي تحققت في أستانا، ويجب على جميع الأطراف التمسك بالاتفاقات التي تمخضت عنها. وعلاوة على ذلك، لدينا توقعات كبيرة بأن مختلف منتديات الحوار، مثل حوار سوتشي، يمكن أن تسهم في تحقيق سلام نهائي ودائم.

السيد أليمو (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نرحب باتخاذ المجلس للقرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) بالإجماع بشأن الحالة الإنسانية في سوريا. لقد صوتنا لصالح القرار إيمانا منا بأنه يمكن أن يحدث فرقا إيجابيا في الميدان من حيث تخفيف استمرار مأساة السوريين. بما أن المجلس يناقش الأزمة الإنسانية الخطيرة في سوريا أسبوعيا تقريبا، أصبح من الواضح أن ما كان لازما هو القيام بعمل ملموس وجماعي للإسهام في التخفيف من معاناة السوريين في جميع مناطق البلد، وهي معاناة لا تطاق. ويسرنا أن المجلس قد تصرف وبعث بالرسالة الصحيحة للتوصل إلى وقف الأعمال القتالية التي ستمكن الأمم المتحدة والشركاء العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية في المجال الإنساني من إيصال المساعدة الإنسانية التي تمس إليها الحاجة إلى جميع السوريين من دون أي عوائق وبصورة آمنة ومستدامة.

أود أن أعرب عن خالص تقديرنا لوفدي الكويت والسويد لقيادتهما عملية المفاوضات بفعالية وكفاءة. ونعلم جميعا أنها لم تكن مهمة سهلة، لكنهما أبليا بلاء عظيما من أجل مراعاة شواغل جميع الوفود وبروح عالية من المسؤولية والصبر. أشكر جميع الوفود على ما أبدته من مرونة خلال عملية المفاوضات. ونأمل أن الروح الإيجابية التي أدت بالمجلس إلى اتخاذ القرار لن تسود فقط في كفالة تنفيذه تنفيذا فعالا، بل أيضا في إرساء الأسس لزيادة التفاهم المتبادل بين جميع الدول التي تؤثرا تأثيرا كبيرا على التطورات في الجمهورية العربية السورية، سواء في المجالات أو الإنسانية أو السياسية أو الأمنية. وبالنظر إلى حقائق المسألة، فإني أدرك أن هذا أمر عسير.

في هذه المناسبة، ثمة أمر من الضروري التشديد عليه. إن الحالة الأمنية في سوريا ربما هي أكثر تعقيدا اليوم من أي وقت مضى طيلة السنوات القليلة الماضية. ويجدر بنا ألا نغفل حقيقة أن مصدر المأساة الإنسانية التي نشهدها اليوم هو صعوبة الحالة السياسية والأمنية في البلد. ونثق بأن جميع الأشخاص، بمن فيهم الذين أشار إليهم السفير دولاتر، سيواصلون القيام بدور للإسهام في إيجاد أساس من أجل إحراز تقدم في عملية السلام. وهذا أمر في غاية الأهمية لضمان إنهاء المأساة الإنسانية السورية.

ولا يسعنا إلا أن نأمل في أن يرسي ما حققه المجلس اليوم الأساس لدرء مأساة إنسانية أكبر في سورية.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نشكركم، السيد الرئيس، وفريقكم، وكذلك الممثل الدائم للسويد وفريقه، على الجهود الدؤوبة التي بذلتموها لتحقيق هذا التوافق المهم في الآراء، كما نشكر أعضاء المجلس على ما أبدوه من مرونة. سيمكن هذا الالتزام من تحقيق وقف فوري للأعمال القتالية في سورية ومن تقديم المساعدة الإنسانية الملحة والضرورية.

إننا نشدد على ضرورة الحفاظ على الوحدة داخل المجلس فيما يتعلق بمسؤولياته عن حماية السكان المدنيين، وفقا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

وسترصد بيرو، أحد مقدمي القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) الذي اتخذناه للتو، عن كثب تنفيذه العاجل والامتثال له من جانب جميع الأطراف المعنية. ونعرب عن أسفنا بشأن ضحايا النزاع في سورية وعن تضامننا معهم، وعن دعمنا وتقديرنا للعاملين في مجال الأنشطة الإنسانية للأمم المتحدة والوكالات الأخرى المنتشرة في الميدان. ونأمل أن تساعد الخطوة الهامة التي اتخذناها اليوم على تحقيق حل دائم للنزاع السوري تمشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق).

السيد تانوه – بوتشويه (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): تثني كوت ديفوار، بوصفها أحد مقدمي القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، الذي اتخذناه للتو، وهو ذو طابع إنساني بحت، بالمبادرين به، أي بلدكم، السيد الرئيس، والسويد. وترحب باعتماد القرار الذي يطالب بوقف الأعمال القتالية من دون تأخير. ويجب أن تتقيد جميع الجهات الفاعلة في كل ميادين القتال في سورية بهذه المطالبة من جانب المجلس.

كما ترحب كوت ديفوار كذلك بالجهود التي بذلتها جميع الأطراف للتوصل إلى توافق في الآراء داخل المجلس. ونشكر الاتحاد الروسي، بصفة خاصة، على تحليه بالروح التوفيقية. إن الإسهامات التي قدمتها جميع الأطراف في اتخاذ القرار، تهدف إلى إنقاذ الشعب السوري من الحرب المروعة التي يعاني منها البلد، التي تهدد حياة الآلاف من البشر، ولا سيما المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال.

وتبقى كوت ديفوار مقتنعة بأنه لا يمكن لجميع السوريين استعادة السلام وتحقيق المصالحة وإعادة بناء بلدهم، بهدف استئناف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا بوضع حد بصورة نهائية للنزاع السوري عن طريق المفاوضات. ونأمل أن تكون هدنة الـ ٣٠ يوما التي طالب بها المجلس بداية لعملية سلام في سورية على أساس النتائج والتوصيات ذات الصلة لجميع المفاوضات التي أجريت في أستانا وسوتشي وجنيف، بشأن البلد.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): خلال اليومين الماضيين، ومن بين القذائف التي سقطت على العاصمة بالآلاف، كان نصيب مقر الهلال الأحمر العربي السوري في العاصمة، دمشق، عشر قذائف – مقر الهلال الأحمر السوري الرئيسي الذي يقع في حي أبو رمانة في دمشق تلقى عشر قذائف من الإرهابيين المعتدلين المعدلين وراثياً في الغوطة. وسقط، طبعاً، المئات من الضحايا من بينهم طبيب تخدير يدعى الدكتور حسن حاج حسن، وهو أستاذ بروفيسور في معهد الصحة التكنولوجي في دمشق. وقد نعاه النائب في الجمعية الوطنية الفرنسية، تييري ماريايني، الذي قال الآتي:

(تكلم بالفرنسية)

”لقد قتل المئات على مدار الخمسة أعوام الماضية وقد قتل الطبيب حسن حاج حسن إثر سقوط القذائف التي أطلقت من الغوطة الشرقية على دمشق، التي أطلقها المتمردون المعتدلون. وهؤلاء ليسوا أهلا لتعاطف وتضامن وسائل الإعلام“. وختم بالقول: ”إنهم على الجانب الخاطئ من التاريخ. متى سنحقق التوازن؟“

(تكلم بالعربية)

هذا الشخص نائب في الجمعية الوطنية الفرنسية، وهو يشرح المعاناة الحقيقية لسكان العاصمة دمشق بفعل إرهاب الإرهابيين الموجودين في الغوطة. وبالمناسبة، زار السيد تييري مارياني حلب في العام ٢٠١٧، وقامت عصابات ما يسمى الجيش الحر آنذاك، بإطلاق النار على مطار حلب خلال إقلاع طائرته أثناء مغادرته الأجواء السورية. والحمد لله إنه نجا. لكن مطار حلب، منذ ذلك الوقت، أضحى مغلقا بسبب غياب الأمن بالنسبة لهذا المطار. كما خطفت عصابات الإرهاب المعتدلة، المعدلة وراثياً في إدلب، رئيس فرع الهلال الأحمر العربي السوري في إدلب الدكتور محمد الوتي.

وقد قال زميلي ممثل فرنسا الدائم أنه يجب تطبيق الهدنة، وأنا أقول له نعم صحيح هذا الكلام، ولكن يجب تطبيق ٢٩ قرارا آخر اتخذها مجلس الأمن بشأن الوضع في سورية من بينها ١٣ قرارا حول مكافحة الإرهاب، وليس فقط ”هدنة“ لمدة شهر، ٢٩ قرارا اتخذتموها أنتم، يجب أن تنفذ.

وزميلي ممثل بريطانيا حكى قصصا مرعبة قال إنه سمعها من بعض الأشخاص. يبدو أنه لم يسمع القصص المرعبة عما فعلته قواته في العراق وفي فلسطين وفي سورية وفي ليبيا.

الحكومة البريطانية ذهبت إلى المالفيناس وحاربت الأرجنتين من أجل جزيرة لا تملكها تقع على بعد عشرات آلاف الكيلومترات من بريطانيا. لكن حكومتكم الموقرة – ولاحظ أنني لا أقول ”نظام“ لأنني أحترم القانون الدولي – ضنت علينا بمحاربة الإرهابيين فوق أرضنا. نحن لم نذهب عشرة آلاف كيلومتر لنحارب دولة أخرى. نحن حاربنا الإرهاب فوق أراضينا، إرهاب تدعمه حكومة بلدكم.

لقد شرحتُ في جلسة يوم الخميس الماضي (انظر S/PV.8186) حقيقة ما يجري في بلدي سورية وما يعانيه المدنيون بسبب ممارسات المجموعات الإرهابية المسلحة. وأؤكد لكم مجدداً أن حكومة الجمهورية العربية السورية قد تعاملت بجدية مع كافة مبادرات التهدئة والتزمت بها حرصاً منها على حياة مواطنيها السوريين، ولقطع دابر المتاجرين بآلامهم ودمائهم. وفي هذا السياق، أشير إلى أن الحكومة السورية قد التزمتْ باتفاق أستانا لإنشاء مناطق خفض التصعيد الذي نص على جملة التزامات، من بينها إلزام الجماعات المسلّحة الموقعة على بيان أستانا بالعمل على فصل ارتباطها بالتنظيمات الإرهابية، ولا سيما ”داعش“ و ”جبهة النصرة“ وكافة المجموعات المرتبطة بهما. وأعطى اتفاق أستانا في نفس الوقت الحكومة السورية الحق في الرد على أي خرق تقوم به هذه الجماعات.

ولم يكن من المفاجئ لنا على الإطلاق ألا تلتزم هذه الجماعات الإرهابية المسلحة بأي من هذه المبادرات، وأن تتعامل معها كفرصة من أجل إعادة تجميع قواها ومقاتليها الإرهابيين، ولتلقّي المزيد من السلاح والإمدادات العسكرية والبشرية واللوجستية، ولاستكمال جرائمها بحق الشعب السوري، وذلك بتوجيه من مشغليها من بعض الدول الأعضاء في هذا المجلس وبعض الأطراف الإقليمية التي تمارس إرهاب الدولة من أجل تخريب وعرقلة هذه المبادرات والاتفاقات.

منذ توقيع اتفاق إنشاء مناطق خفض التصعيد دأبت تلك المجموعات المسلحة على ارتكاب خروقات منهجية لنص الاتفاق. وفي مواجهة هذه الخروقات، مارست الحكومة السورية ضبطاً لا يضاهى للنفس حرصاً منها على حياة المدنيين وعلى إنقاذ هذا الاتفاق الذي كانت المجموعات الإرهابية المسلّحة والدول الداعمة لها تعمل على إفشاله منذ اللحظة الأولى لتوقيعه، غير أن تصاعد هذه الخروقات المتكررة بشكل خطير بات يؤثر على الحياة اليومية لثمانية ملايين مدني في العاصمة دمشق وضواحيها، وذلك من خلال شن الهجمات باستخدام الصواريخ والقذائف والسيارات المفخخة، إضافة إلى مهاجمة المواقع العسكرية السورية. كل ذلك أدّى إلى خلق وضع لا يمكن تحمّله والسكوت عليه، لا من ناحية مسؤولية الدولة

تجاه مواطنيها وحقها السيادي في مكافحة الإرهاب، ولا من ناحية تعالي نداءات المواطنين السوريين المطالبة بحمايتهم وحماية عائلاتهم وأطفالهم ومدارسهم من ممارسات هذه المجموعات الإرهابية المسلحة.

لقد استدعت هذه الخروقات والأعمال الإرهابية من الحكومة السورية اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية مواطنيها، فمارست حقها الشرعي في الدفاع عنهم واتخذت في ذات الوقت كافة الخطوات لضمان سلامة المدنيين الذين تتخذهم تلك المجموعات رهائن ودروعاً بشرية داخل الغوطة الشرقية، بما في ذلك تخصيص ممر آمن لخروجهم. حددنا ممراً آمناً لخروجهم بالتعاون مع أصدقائنا وحلفائنا الروس في الفترة من ٤ حتى ١٤ شباط/فبراير لخروج المدنيين وتوفير أماكن إقامتهم مع تقديم الغذاء والدواء والرعاية الطبية اللازمة، كل ذلك على حساب الحكومة. كما دعت الحكومة أفراد المجموعات المسلحة إلى إلقاء السلاح والتوقف عن ممارسة إرهابهم من داخل المناطق والأحياء السكنية والانخراط في مبادرات المصالحة الوطنية.

وبطبيعة الحال، فإن نداءات ثمانية ملايين سوري لا تصل إلى الأمانة العامة ولا إلى صندوق بريد ممثلي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، في الوقت الذي تصلهم فيه نداءات عملائهم من الجماعات الإرهابية المسلحة ونداءات إرهابيي الخوذ البيضاء؛ الممثل الشرعي لتنظيم جبهة النصرة. ويبدو أن هذه الدول قد قررت اليوم استبدال الرايات السوداء لـ ”داعش“ و ”القاعدة“ برايات بيضاء في العراق وخوذ بيضاء في سورية. تخلصنا من اللون الأسود، والآن بات اللون أبيض.

إن المبدأ الأساسي الذي يحكم إيصال المساعدات الإنسانية بموجب القرار ١٨٢/٤٦ الذي تفاوضنا وتوافقنا عليه جميعاً هو احترام سيادة الدولة المعنية والتنسيق معها بشكل كامل في أي نشاط تقوم به الأمم المتحدة على أراضي هذه الدولة. لكن يبدو أن هذه المبادئ تصبح بلا قيمة وتخضع للمزاج السياسي والمعايير المزدوجة من قبل الأمانة العامة وبعض الدول المؤثرة والنافذة عندما يتعلق الأمر بتطبيقها في سورية. وإلا فمن يفسّر لنا أن بعض الدول تقدّم مشاريع قرارات تتعلق بالوضع في سورية وتقوم بالتفاوض عليها لأسابيع عدة مع كافة الأطراف إلا الدولة المعنية، وقد قلت ذلك أول أمس.

ومن يفسّر أن المنسق المقيم في دمشق يرسل إلى وزارة الخارجية السورية مذكرة في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٨ يؤكد فيها أن قوافل المساعدات قد وصلت إلى ما مجموعه ٢,٣ مليون سوري فيما تسمى المناطق المحاصرة وصعبة الوصول خلال العام ٢٠١٧، في حين يورد السيد وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية يوم أمس أرقاماً مغلوطة بالمطلق بقصد تشويه صورة الحكومة السورية وإعطاء المبرر للدول الغربية في مجلس الأمن لاستهداف الحكومة السورية وشركائها. يقول المنسق المقيم في دمشق إن المساعدات وصلت في المناطق صعبة الوصول فقط إلى ٢,٣ مليون شخص، وقد قال السيد لوكوك لكم قبل يومين إن المساعدات وصلت إلى ٢٠ ألف شخص فقط.

دأبنا على القول مع بعض الأعضاء في هذا المجلس منذ سبع سنوات بأن إنهاء معاناة المدنيين في سورية لا يحتاج إلى الدفع بمشاريع قرارات غير توافقية، ولا إلى تبني قرارات جديدة، ولا إلى عقد جلسات استعراضية سواء كانت عادية أم طارئة، ولا يحتاج إلى استنزاف موارد الأمم المتحدة في إعداد تقارير دورية تعتمد في معلوماتها وتقييماتها على مصادر مشبوهة، ولا إلى تشكيل لجنة هنا وهيئة هناك، إنما يحتاج فقط إلى تنفيذ قراراتكم أنتم في مجلس الأمن الـ ٢٩ ذات الصلة والتي أصبحت مع قرار اليوم ٢٤٠١ (٢٠١٨) ٣٠ قراراً، ياللهذه الصدفة، سبحان الله! أصبحت ثلاثين قراراً مع قرار اليوم. إنها قراراتكم، فطبقوها!

يحتاج أيضاً إلى أن تتوقف حكومات دول بعينها عن إنفاق مليارات الدولارات في دعم وتمويل وتسليح المجموعات الإرهابية

المسلحة، حيث سمعنا مؤخراً أن الإدارة الأمريكية خصصت ٤ مليارات دولار لتمويل الإرهابيين في سورية. علناً، ٤ مليارات دولار! يجب على هذه الحكومات أن تتوقف عن فتح حدودها ومطاراتها لتسهيل تدفق المقاتلين الإرهابيين إلى سورية، وأن تسمح للشعب السوري بأن يرسم مستقبله ويستعيد أمنه واستقراره دون أي تدخل خارجي. تماماً كما قلت، أيها السيد الرئيس، في بداية حديثك بأن المجلس يرفض كل ما ينتهك مقاصد وأهداف ميثاق الأمم المتحدة. نعم، هذا الكلام دقيق ودعوت إلى تطبيق هذا القرار الجديد على كل مناطق سورية – هذا هو فهمنا في دمشق أن هذا القرار ينبغي أن يطبق على كل الأراضي السورية، بما في ذلك عفرين والمناطق التي تحتلها القوات الأمريكية وفي الجولان.

المطلوب أيضا أن تتوقف حكومات هذه الدول، وأسميها صراحة الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وأدواتها في المنطقة عن عقد اجتماعات في واشنطن وباريس ولندن وعن خلق مجموعات أو هيئات أو منتديات وعن وضع خطط استراتيجية تذكرنا بعهد الاستعمار القديم وأن تدرك يقينا بأن مثل هذه الخطط الاستراتيجية لتقسيم سوريا، هكذا يسمونها، اجتمعوا في واشنطن العاصمة وقالوا أنهم وضعوا خطة لتقسيم سوريا خلال عام، هذه الخطط لتقسيم سوريا وتغيير نظام الحكم فيها بالقوة. أيضا أنا أقتبس مما ورد في الوثيقة التي اعتمدت في واشنطن، وضمان ديمومة الإرهاب والوجود العسكري غير الشرعي على أراضينا. كل ذلك أقول لزميلتي الممثلة الدائمة للولايات المتحدة التي هددتنا أمامكم قبل قليل ولم يرد عليها أحد: إن كل ذلك لن ينجح وسيرتد على واضعيها عاجلا أم آجلا.

بلادي لديها الحق بموجب المادة ٥١ من الميثاق بالدفاع عن نفسها بكل الوسائل القانونية وهناك وجود عسكري احتلالي أمريكي فوق أراضينا، ولدينا الحق بمقاومته. وكما هي حذرتنا نحن نحذرها من على هذا المنبر بأن لنا الحق بالدفاع عن أنفسنا بموجب المادة ٥١ من الميثاق. ونؤكد مجدداً على أن القصور وازدواجية المعايير ستبقى تشوب الجهود الدولية في مكافحة الإرهاب طالما استمر ذلك المنظور الجزئي في التعامل مع إرهاب المجموعات المسلحة في سوريا. فاليوم يزعم بعضكم أنه حريص على منطقة تسيطر عليها المجموعات الإرهابية المسلحة في الغوطة الشرقية وتبلغ مساحتها ٥٠ كيلومترا مربعا متجاهلين ثلاثة احتلالات لأجزاء من الأراضي السورية تبلغ في مجموع مساحتها ٥٠ ألف كيلومتر مربع. نتكلم عن ٥٠ كم مربع ونتجاهل احتلال أرض تبلغ مساحتها ٥٠ ألف كم مربع من احتلال أمريكي – تركي – إسرائيلي.

إن هذه المقارنة البسيطة تعكس حالة النفاق السياسي الذي تمارسه بعض الدول الأعضاء وحالة العجز التي يعانيها المجلس وبقية أجهزة الأمم المتحدة نتيجة خضوع المنظمة الأممية لممارسات الاستقطاب السياسي والمالي التي باتت سمة العمل الأساسية فيها اليوم.

ختاماً، سنستمر بدعم من حلفائنا، بمكافحة الإرهاب أينما وجد على الأرض السورية، فنحن نمارس حقا سياديا بالدفاع عن النفس وواجبا دستوريا على أرضنا وداخل حدودنا الوطنية وليس في المالفيناس، داخل حدودنا الوطنية، ولم نرسل قوات غازية آلاف الكيلومترات بذريعة مكافحة الإرهاب كما يقوم به ما يسمى التحالف الدولي غير الشرعي اليوم في بلادي سوريا وكما تفعل القوات الفرنسية في مالي والنيجر وغيرها من الدول الإفريقية وكما تفعل الولايات المتحدة وبريطانيا في أفغانستان وليبيا اليوم وفي العراق سابقا.

نحن ندافع عن أنفسنا ونقاتل الإرهاب داخل حدودنا ولم نذهب إلى مالي ولا إلى النيجر ولا مالفيناس. والمطلوب اليوم هو التزام جدي من مشغلي المجموعات الإرهابية المسلحة بإصدار التعليمات لهذه المجموعات للتوقف فورا وليس دون إبطاء كما ورد في مشروع قراركم عن إرهابها واستهدافها للمدنيين.

وأؤكد لكم أن الحكومة السورية ستحتفظ بحقها كاملا بالرد بالطريقة التي تراها مناسبة في حال قيام المجموعات الإرهابية المسلحة باستهداف المدنيين في أي مكان في سوريا ولو بقذيفة واحدة، آخذا بالاعتبار أن فهمنا للفقرة ١ من هذا القرار الجديد ٢٤٠١ (٢٠١٨) أنها تنطبق على ما تمارسه القوات التركية من اعتداءات في عفرين وما تقوم به قوات ما يسمى التحالف الدولي من اعتداءات متكررة على سيادة وأراضي بلادي. وبطبيعة الحال، أيضاً ينطبق القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) على الانتهاكات المستمرة لقوات سلطات الاحتلال الإسرائيلي على السيادة السورية دعما لشراذم الإرهاب في الجولان السوري المحتل. هذا هو فهمنا للقرار الذي اعتمدتموه.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٥.